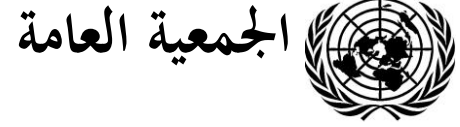


Distr.: General
6 May 2019
Arabic
Original: English



الجمعية العامة
الدورة الثالثة والسبعون
البند ١٦٨ من جدول الأعمال
المسؤولية عن الحماية ومنع الإبادة الجماعية وجرائم
الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية

رسالة مؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
لأرمينيا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومة بلدي، يشرفني أن أحيل إليكم البيان الصادر عن وزارة خارجية
جمهورية أرمينيا بشأن الذكرى السنوية ١٠٤ للإبادة الجماعية للأرمن (انظر المرفق).
وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار
البند ١٦٨ من جدول الأعمال.

(توقيع) مهير مارغاريان
السفير
الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأرمينيا لدى الأمم المتحدة

بيان من وزارة خارجية جمهورية أرمينيا بشأن إحياء ذكرى الإبادة الجماعية للأرمن

في ٢٤ نيسان/أبريل، أحيا الأرمن في جميع أنحاء العالم، ومعهم أصدقاء الشعب الأرميني والإنسانية جمعاء، الذكرى السنوية ١٠٤ للإبادة الجماعية للأرمن. وشارك العديد من البلدان والمجتمعات المحلية والمجتمعات في إحياء هذه الذكرى في جميع أنحاء العالم. ونحن نعرب عن امتناننا لهم جميعا ولزعماء العالم والبرلمانيين والمحسنين والعلماء والصحفيين والناشطين في مجال حقوق الإنسان لوقوفهم إلى جانب الشعب الأرميني في إحياء ذكرى مليون ونصف من ضحايا الإبادة الجماعية للأرمن.

بيد أن تركيا لا تزال تنتهج السياسات البغيضة القائمة على الإنكار والإساءة إلى كرامة ضحايا الإبادة الجماعية وإلى ذكراهم، وتظل عاجزة على مواجهة ماضيها، وهو ما تجلّى مرة أخرى في الخطاب الذي ألقاه رئيس تركيا في ٢٤ نيسان/أبريل من هذا العام. فالإشارة إلى ضحايا الإبادة الجماعية بوصفهم "عصابات الأرمن ومؤيديهم" تشكل إهانة كبرى ومدعاة للأسف الشديد. وتبرير الإبادة الجماعية للأرمن، التي خططت لها واقترفتتها الحكومة العثمانية، بأنها "عملية لإعادة التوطين"، ثم وصفها بأنها "العمل الأكثر حكمة" أمر مذهل حقا، غير أنه يثبت نية تركيا العثمانية في التدمير الكلي أو الجزئي للسكان الأرمن، وهم جماعة قومية وإثنية ودينية حسب التعريف الوارد في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها.

وعلاوة على ذلك، ما فتئت تركيا تسعى إلى إدراج البعد الديني في سردها القائم على الإنكار، وهو ما يتعدى الازدراء. فلا يمكن لأي ديانة من ديانات العالم أن تضم مرتكبي الإبادة الجماعية وأنصارهم. وخير مثال على ذلك تاريخ الإبادة الجماعية للأرمن، الذي يذكر العديد من المنقذين المنتمين إلى المجتمعات المحلية المسلمة، بما فيها الزعماء الدينيين، فضلا عما تلقاه تلك الإبادة على نطاق واسع من اعتراف وإدانة دوليين.

وكما كان الحال في عام ١٩١٥، وبعد مرور أكثر من قرن من الزمن، لا يزال قادة تركيا يتحدثون الرأي العام الدولي والحقيقة التاريخية بشكل سافر. وسياسات تركيا وأفعالها المتمثلة في الإنكار والتبرير تتم عن نية واضحة في تعطيل الكفاح ضد الإفلات من العقاب على الجرائم الفظيعة، وفي تفويض جهود تعزيز المساءلة والمصالحة ومنع الإبادة الجماعية. وهي تقوض المساعي الهامة التي يبذلها المجتمع الدولي لتفادي الحالات التي يمكن أن ترتكب فيها جريمة الإبادة الجماعية.

وهذه الإجراءات والسياسات من أبرز أعمال التحريض على الكراهية وارتكاب الجرائم الفظيعة، وهي تبين عجز حكومة تركيا وعدم تحملها المسؤولية عن حماية السكان من الإبادة الجماعية، وتشكل تهديدا للسلام والأمن والاستقرار على الصعيدين الدولي والإقليمي.

وأرمينيا تحث المجتمع الدولي على أن يدين بشدة كل قذف وإهانة لذاكرة وكرامة ضحايا الإبادة الجماعية والباقيين على قيد الحياة منهم، وعلى أن يتخذ المزيد من الإجراءات الحازمة من أجل تعزيز مسؤولية الدول عن التقييد بالتزاماتها بحماية السكان من الإبادة الجماعية، وذلك لمكافحة الإفلات من العقاب ومنع هذه الجريمة، بما في ذلك التحريض على ارتكابها. فإحياء ذكرى ضحايا الإبادة الجماعية واحترام كرامتهم من بين أهم الأعمال في مجال منع الإبادة الجماعية.